

العنف ضد المرأة الأسباب والنتائج

م.د. احمد حاشوش م.م. زينب هاشم جريان
جامعة واسط / كلية التربية الأساسية

المستخلص

مهما اختلفت الاسباب تبقى ظاهرة العنف ضد المرأة واحدة من اهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات الانسانية ، كما أن العنف ضوها متعدد الاسباب فأن ذلك يتطلب تكاتف الجهود والعمل على مستويات ثقافية واجتماعية واقتصادية وتشريعية بشكل متكامل للتغلب على تلك الظاهرة .

حيث تناولت الباحثة موضوع العنف ضد المرأة التي بدأت تجد صداها في العراق بعد الانفتاح الثقافي الذي شهده هذا البلد في السنوات الاخيرة ، وبسبب مزاحمة المرأة للرجل في الكثير من المجالات حتى لم يبقى أي مجال تقريباً إلا واخذت فيه المرأة دورها ومكانتها وحقت انجازاتها فيه منافسة بذلك الرجل الذي مازال متمسكاً بدوره الذكوري ومما قد يولد تصرفاته العنيفة ضدها.

وقد توصلت الباحثة في الدراسة الحالية أن القوانين الوضعية لم تتمكن من إعطاء المرأة حقوقها وحمايتها، وإن كانت تر إن محاربة العنف- كحالة إنسانية وظاهرة اجتماعية - عملية متكاملة تتأزر فيها أنظمة التشريع القانوني والحماية القضائية والثقافة الاجتماعية النوعية والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي الديمقراطي.

وأوصت الباحثة ماياتي:

١. تأسيس إدارة مستقلة للوقاية من العنف الأسري وحماية المصنفات اسريا
٢. إصدار أنظمة لحماية المرأة من العنف الأسري مستنبطة من نصوص الشريعة وأحكامها كحدود وتعزيرات ونحوها

Abstract

Whatever the causes, the phenomenon of violence against women remains one of the most important problems faced by human societies. Violence is a multi-faceted phenomenon that requires concerted efforts and work on cultural, social, economic

and legislative levels in an integrated manner to overcome this phenomenon.

Where the researcher dealt with the subject of violence against women, which began to resonate in Iraq after the cultural openness witnessed by this country in recent years, and because of women's competition for men in many areas so that there remained almost no room except where women took their role and status and achieved their achievements in competition with men Who is still adhering to his masculine role and which may generate his violent actions against her.

In the current study, the researcher found that statutes have not been able to give women their rights and protect them. However, the fight against violence, as a humanitarian and social phenomenon, is an integrated process in which legal systems, judicial protection, qualitative social culture, economic growth and democratic political stability prevail.

The researcher Maayati recommended:

١. Establish an independent department to prevent domestic violence and protect family works
٢. Issuing regulations to protect women from domestic violence derived from the provisions of Shari'a and its provisions as limits and restrictions and the like

١-١ المقدمة

ان للمرأة دور متميز واساسي ومكانة سامية وحاسمة في تطور المجتمعات الانسانية وقد اصبح الاهتمام بموضوعية المرأة مما يعد قضية اساسية وحاسمة على المستوى العالمي وباتت مشكلاتها وخاصة ظاهرة العنف ضدها، قضية ذات اولوية ليس للمرأة ومنظماتها فحسب ، انما لقادة الدول والمجتمعات والمؤسسات وللمختصين والمربين، حيث ان الشعور السائد في طبقات المجتمع كافة ان المرأة ما زالت أسيرة الافكار التي تصادر دورها ، كما ان لتسلط الرؤية الذكورية والانظمة القمعية ان زادت الامور تعقيداً ، وقد عبرت عن هذه الحقائق الكثير من المصادر

والابحاث والمقالات ووسائل الاعلام إذ تبقى هناك الكثير من مظاهر الهمجية

والجاهلية الحاكمة في العصور الغابرة عالقة ومرتسخة في النفس البشرية وكأنها تأبى أن تنفض ذلك عنها، رغم تغير الرداء الذي ترتديه.

و ظاهرة العنف عامة هي من هذا النوع الذي يحمل هذا الطابع، إذ إنها تهدد المنجزات التي حققها الإنسان خلال السنوات الماضية، والأسوأ من ذلك كله عندما يتعدى ويمتد هذا العنف إلى الفئات الضعيفة في المجتمع كالمرأة مثلاً.

وفي خضم كل ذلك الا ان للمرأة وخاصة العاملات منهن قد احرزت مكاسب عديدة على كل من المستوى الشخصي والمجتمعي في مضمار اثبات وجودها وفعاليتها في العديد من المجالات فضلاً عن تلك التحولات الايجابية التي طرأت على صورتها لدى ابناء الشرائح الاجتماعية المختلفة .

فالعنف ضد المرأة من الأمور التي تجلب الانتباه، كما ان العنف الوارد على النساء لا يختص فئة معينة او ثقافة خاصة أو جنس محدد، وإنما يشمل كافة الثقافات والدول المتقدمة منها أو ما تسمى بالدول النامية أو دول العالم الثالث.

وكان عليها لقاء تلك النجاحات ان تدفع ضريبة في المقابل تتمثل في الضغوط البدنية والنفسية التي تواجهها للتوفيق بين عملها وحياتها الاسرية ، وما تكابوه من صراعات في العمل ومنغصات قد تصل الى حد توجيه العنف لها بكل اشكاله.

حيث بدأ الحديث عن قضية العنف ضد المرأة يأخذ حيزاً كبيراً من اهتمامات المنظمات النسائية منذ اواخر القرن العشرين مع بدء صدور الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة وبعد ذلك بدأ هذا الموضوع يأخذ منحني خاصاً ومستقلاً مع صدور الاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة في العام ١٩٩٣ . (القاطرجي ، ٢٠٠٩) .

وقد اصبحت هذه الظاهرة منتشرة في جميع دول العالم حيث ان لهذا الانتشار مجموعة من الاسباب التي تقف وراءها منها العوامل الثقافية والتربوية والتقاليد والعوامل البيئية والاقتصادية فضلاً عن الاسباب التشريعية التي نجدها في كثير من الاحيان تساعد على تشجيع ما يمارس على المرأة من عنف .

ومهما اختلفت الاسباب تبقى ظاهرة العنف ضد المرأة واحدة من اهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات الانسانية ، كما أن العنف ضوها متعدد الاسباب فأن ذلك يتطلب تكاتف الجهود والعمل على مستويات ثقافية واجتماعية واقتصادية وتشريعية بشكل متكامل للتغلب على تلك الظاهرة .

كما لا بد من الاشارة الى ان هذه المشكلة ليست قصيرة على بلد معين او مجتمع بعينه ، فقد اصبحت ظاهرة فترة في جميع دول العالم بشهادة العديد من المنظمات العالمية التي تقف مواجهة لتلك الظاهرة مما يمثل تحدياً كبيراً امام المسؤولين والباحثين في هذا المجال وذلك بسبب تعلق هذا الأمر باستقرار المجتمع واستمراريته وضمان حقوق افراده .

حيث تسعى الباحثة الى اعطاء الاهمية لتلك المشكلة التي بدأت تجد صداها في العراق بعد الانفتاح الثقافي الذي شهده هذا البلد في السنوات الاخيرة ، وبسبب مزاحمة المرأة للرجل في الكثير من المجالات حتى لم يبق أي مجال تقريباً إلا واخذت فيه المرأة دورها ومكانتها وحققت انجازاتها فيه منافسة بذلك الرجل الذي مازال متمسكاً بدوره الذكوري ومما قد يولد تصرفاته العنيفة ضدها .

٢-١ أهمية البحث

١- توفر نتائج البحث الحالي بعض التوجيهات حول الجوانب المختلفة للموضوع والتي ترشد كل من النساء في المجتمع ، وقادة المؤسسات ، لما يجب عليهم فعله للتقليل من معدل العنف ضد المرأة .

٢- توفر نتائج البحث علامات أساسية منهم في تدريب المرأة على مواجهة مظاهر العنف الموجه لها والسلوكيات التي تتعرض لها داخل المجتمع ، مما يعمل على صقل شخصيتها وينمي مهارتها ويجعلها أكثر صلابة نفسياً وقدرة على المواجهة وأكثر مهارة اجتماعية مما يساعد على وضع ضوابط للعلاقات الاجتماعية التي تدخل كطرف فيها .

٣- إثارة انتباه واهتمام المنظمات والمؤسسات المجتمعية بظاهرة العنف الموجه ضد المرأة حتى تصبح هذه القضية من العناصر ذات الأهمية ومن ثم تتبنى حيالها سياسات واستراتيجيات مناسبة للتعامل معها لحماية العاملين بها منها .

٤- تأتي هذه الدراسة منسجمة مع الاتفاقيات العالمية التي عيّنت بقضية العنف ضد المرأة ومنها :

أ- إتفاقية الغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (ابو زيد ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٧) حيث اكدت ان العنف ضد المرأة يشمل الاتجاهات التقليدية التي تضع المرأة في مرتبة ادنى من الرجل

ب- مؤتمر نيروبي (١٩٨٥) ، الذي اعتبر ان العنف ضد المرأة هو من أهم المعوقات ضد السلام والتنمية والمساواة .

ت- الاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة (كانون الاول ١٩٩٣) الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي يعتبر أول أداة عملية تتناول موضوع العنف ضد المرأة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ص ٢٤) .

٣-١ هدف البحث

يهدف البحث الحالي الى اجراء دراسة مسحية تتناول جميع أشكال العنف الموجه ضد النساء المتعلمات وغير المتعلمات ، ونسبة وجود كل شكل من الاشكال داخل هذه البيئة .

٤-١ حدود البحث

يتحدد البحث الحالي بما يأتي :

اشكال العنف وانواعه كما وردت في الادبيات والدراسات التي تناولت هذا الموضوع وهي (العنف الاسري واشكاله ، العنف في اطار المجتمع ، اسباب العنف،التصدي للعنف) .

٥-١ تحديد المصطلحات

١- العنف لغة :

" هو الخرق بالامر وقلة الرفق به ، وهو ضد الرفق ، ويقال : عنفة تعنيفاً ، اذا لم يكن رفيقاً به أو في امره ، وهو الشده والثقة ، وكل ما في الرفق من الخير ، ففي العنف من الشر مثله " . (ابن منظور ، ١٩٦٨ ، ص٢٥٧)

٢- يعرفه المعجم الفلسفي

" أن العنف مضاد للرفق ومرادف للشدة والقسوة والعنف هو المتوصف بالعنف ، لكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضاً عليه من الخارج ، فهو بمعنى ما فعل عنيف " (طيبه ، ١٩٨٢ ، ص١١٢)

٣- يعرفه معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية

" انه استخدام الضبط أو القوة استخداماً غير مشروع او غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على ارادة فرد ما " (بودي ، ١٩٨٦ ، ص٤٤١)

٤- يعرفه الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة ١٩٩٣

" يقصد بالعنف ضد النساء ، أي فعل عنيف قائم على أساس الجنون ينجم عنه اذى او معاناة جسمية او نفسية للمرأة ، بما في ذلك التهديد بأقتزاف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية ، سواء أوقع ذلك في الجالات العامة او الخاصة . (القاطرجي ، ٢٠٠٦)

٥- تعرفه منظمة الصحة العالمية

" إنه الاستخدام العمدي للقوة البدنية سواء في صورة فعلية أو في شكل تهديدات ضد الانسان ذاته أو ضد شخص آخر أو مجموعة معينة او

مجتمع ما وهو يؤدي اما الى ارتفاع احتمالات وقوع اصابات او حدوث وفاة او الحاق اذى نفسي او القرض لاعاقبة نمو شخص ما او الحرمان (Keugctal , 2002 . p5)

وتتبنى الباحثة تعريف الاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة ١٩٩٣ تعريفاً إجرائياً وذلك لتلاءمه مع هدف البحث الحالي .

١ - ٦ أولاً : مفهوم العنف ضد المرأة

(لقد حصرت أنشطة المرأة لفترة ليست بالقصيرة في أدوار المجال الخاص (الأسرة والمنزل) ، اما أنشطة وأدوار المجال العام (المجتمع) فقد خصت الرجال دون النساء بالمشاركة فيها ، غير أن المجتمعات ، شهدت خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية متفاوتة ، ويغض النظر عن مدى نجاح أو فشل تلك التحولات فأنها أسفرت عن بروز توجهات ثقافية أو إنكفاء قدر من الصراع بين التوجهات الثقافية التقليدية والحديثة ، لاسيما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في أنشطة المجال العام) (هادي محمود ، ص ١-٢)

(وقد كان لتوهج بريق العلم والسياسة العامة الى بهتان وخفوت مشكلة العنف ضد المرأة ، وذلك لحين انبعاثها من جديد خلال حقبة السبعينات من القرن العشرين ، نتيجة بزوغ الحركات النسائية في دول متعددة والتي أنطوت على بعض المكونات الرئيسية التي تمثلت اهمها في مبادرة النساء لمناقشة خبراتهن الحياتية وتحديد العوائق المجتمعية والقانونية والشخصية التي تحول دون حصولهن على مزيد من الفرص لتحقيق اهدافهن كنساء) (احمد ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥)

وللعنف دلالات متعددة على المستوى الشخصي والاسري والاجتماعي يبين لنا في حالة ادراكها فهم طبيعة هذا المفهوم (العنف ضد المرأة) بصورة أكثر جلاء وتوقع حدوثه والتهيؤ لمواجهته والحد منه أو تجنبه .

فهو كالأشعة التشخيصية التي تمكننا من اكتشاف العديد من المشكلات النفسية التي يعاني منها اطراف العنف والتي لم تكن لتظهر لولا انخراطهم فيه ، وقد يكون احدى الوسائل التي يفرغ الجاني من خلالها توترات ناشئة عن صراعات في اماكن اخرى كالعمل ، أو للتعبير عن صراعات نفسية داخلية (mostefa , 1982 , p56-5)

ويعد العنف مؤشراً على وجود أوجه الخلل في النسيج الاجتماعي التي يجب الانتباه اليها فهو مرآة تعكس نظرة واتجاهات افراد المجتمع نحو بعضهم البعض وحين يزداد معدل حدوثه ضد المرأة فهذا يعني وجود اتجاهات سلبية نحوها وبالتالي فإنه يجب أن نعمل على تغيير تلك الاتجاهات ، إذا ما اردنا احراز نجاح على جبهة المواجهة) (AL ger,1985,15)

ثانيا / أنواع العنف واشكاله

(١) العنف الاسري

ويمكن القول بأن العنف الأسري هو المعاملة السيئة التي تتلقاها الأنثى سواء في منزل أبيها من قبل هذا الأخير أو من قبل أخوتها أو في منزل زوجها الذين يعتقدون أن لهم عليها حق التأديب. ويعتبر العنف المنزلي انتهاك لحق المرأة في السلامة الجسدية والنفسية ومن غير المستبعد أن يستمر لسنين عديدة ويتفاقم مع الزمن.

ويمكن ان يتسبب في مشكلات صحية خطيرة طويلة الأجل، تتجاوز الإصابة المباشرة، ومن الواضح أن آثاره الجسدية والنفسية ذات طبيعة تراكمية يحتمل أن تدوم حتى بعد أن يتوقف العنف نفسه. والعنف المنزلي يخلق الرهبة والشعور بالإهانة والمذلة ويدمر احترام الإنسان لذاته

أشكال العنف الأسري :

أ- العنف الجسدي :

أشكاله :

- التعرض للضرب على يدي الرفيق الحميم, أو الوالدين أو الأخوة
 - التعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث, أو الفتيات الصغيرات, على أيدي أفراد من الأسرة
 - العنف المتصل بالمهر
 - اغتصاب الزوجة
 - تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وغير ذلك من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة. (السمالوطي, ٢٠٠٣, ص ٤٥)
- ويُمكن أيضاً أن يُدرج ضمن هذه الفئة التعدي على خدم المنازل, بما في ذلك:

• الحبس غير الطوعي

• القسوة الجسدية

• الظروف المماثلة للرق

• الاعتداء الجنسي.

ب- العنف المعنوي : ويعتبر من أخطر أنواع العنف فهو غير محسوس وغير ملموس ولا اثر واضح له للعيان وهو شائع في جميع المجتمعات غنية أو فقيرة متقدمة أو نامية وله آثار مدمرة على الصحة النفسية للمرأة وتكمن خطورته أن القانون قد لا يعترف به كما يصعب إثباته. (السعداوي , ١٩٩٠ , ص ٢٠)

أشكاله

حيث تعاني المرأة داخل الأسرة زوجة كانت (أم، ابنة أو أخت) من العنف النفسي الذي يرتكبه بحقها رجال العائلة وفيه
* - الإهانات

*- والإهمال

*- والاحتقار

*- والشتم والكلام البذيئ

*- والحرمان من الحرية والاعتداء على حقها في اختيار الشريك

*- والتدخل بشؤونها الخاصة مثل الدخول أو الخروج في أوقات معينة

وارتداء ملابس معينة والتدخل بأصدقائها

*- ومراقبة تصرفاتها كلها وإجبارها مثلاً على إنجاب عدد أكبر من الأولاد،

وإجبارها على تقديم الخدمات لكافة أفراد العائلة وضيوفهم كل هذه أفعال

تؤدي لأن

تكره المرأة حياتها ونفسها وأنوئتها مما يؤثر على معنوياتها وثقتها

بنفسها. وتحت العنف المعنوي يندرج ما يسمى بالعنف الرمزي الذي لا يتسم

بالقيام بأي فعل تنفيذي بل يقتصر على الاستهتار والازدراء واستخدام وسائل

يراد بها طمس شخصية الضحية أو إضعاف قدرتها الجسدية أو العقلية مما

يحدث تأثيراً سلبياً على استمرارها في الحياة الهانئة وقيامها بنشاطاتها

الطبيعية

(ج) عنف القانون

نظراً لارتباط العنف المعنوي الذي يمارس ضد المرأة والذي يؤدي إلى

إخضاعها وقهرها بتطبيق القوانين التمييزية ضدها والتي تؤدي بالنتيجة إلى

العنف الجسدي والجنسي أردت إيراد هذا الشكل من أشكال العنف بين العنف

المعنوي والجسدي، حيث تخضع النساء في بلادنا للعنف بسبب القوانين

ابتداءً بقانون الجنسية ومروراً بقانون العقوبات وانتهاءً بقانون الأحوال

الشخصية حيث يقونن هذا الأخير أفضع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك في

مواضيع الزواج والطلاق والحضانة والإرشاء والولاية والإرث، حيث يعتبر

تزويج البنت بسن مبكرة من أشد أنواع العنف قسوة وانتهاكاً لحياتها النفسية والصحية ولطفولتها البريئة التي لم تعشها
كما يعتبر تعدد الزوجات والطلاق التعسفي بدون علمها وإرادتها من أبشع أشكال العنف القانوني فتعاني من مشاكل النفقة والحضانة والإرارة ومنع سفرها مع الأولاد ثم حرمانها من حقها بالإرث ويأتي قانون العقوبات ليكرس التمييز ضد المرأة حيث يعفى الرجل من العقوبة إذا قتل أو قام بإيذاء زوجته أو أحد أصوله وفروعها أو أخته في حال الزنا المشهود أو الخلوة مع رجل وبوضع مريب، ويستفيد من العذر المخفف لمجرد الشك والريبة، كما أن المرأة الزانية تعاقب بينما لا يعاقب الزوج إلا إذا ارتكب الزنا داخل بيت الزوجية أو اتخذ له خلية جهراً. (سلسلة كتب المرأة والقانون والتنمية , د . ت ص ٧٥)

د- العنف الجسدي والجنسي :

يكون واضحاً ويترك آثاراً بادية للعيان وتستخدم فيه وسائل مختلفة. وغالباً ما تكون هذه الأدوات اليدين والرجلين بحيث توجه اللكمات للضحية على الوجه والرأس وسائر مناطق الجسم إضافة إلى شد الشعر وقد يتم اللجوء إلى وسائل أخرى كالعصا والسكين... أو تكسير أدوات المنزل وقذفها على الضحية.

ويمكننا أن نعرف العنف الجسدي والجنسي بأنه الإيذاء البدني والجنسي ابتداءً من الركل - الصفع - شد الشعر - والضرب - والتحرش الجنسي وسفاح القربى - وهتك العرض والخطف والفحشاء والدعارة مروراً بالممارسات الجنسية الشاذة والاعتصاب وقتل الشرف وإحداث العاهات الدائمة والحرق وانتهاءً بالقتل.

فالضرب وتكسير وتشويه الأعضاء وغيرها من أنواع الإيذاء الجسدي موجودة تشير إليها الدراسات وسجلات المحاكم الشرعية والجزائية والصحف

التي تقرأ فيها جرائم كثيرة من هذا النوع وحتى قتل الزوجة أو الابنة أو الأخت أو العممة لأسباب متعددة وقد يكون منها بدافع الشرف. وإن الأمثلة أعلاه خير دليل على ذلك.

(٢) العنف في إطار المجتمع

ويشمل:

- الاغتصاب، والتعدي الجنسي، والمضايقة والتعدي الجنسيين في أماكن العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر.
- الاتجار في النساء
- إرغام النساء على ممارسة البغاء
- العمل القسري
- الاغتصاب وغيره من الانتهاكات على أيدي الجماعات المسلحة.

ثالثاً : الآثار السلبية للعنف ضد النساء

تتراوح الآثار السلبية للعنف ضد النساء على جملة من الأشكال منها النفسية ، ومنها الصحية ومنها الاجتماعية ومنها الاقتصادية (ومن الآثار النفسية للعنف ضد المرأة صور ظهور أمراض نفسية جسدية psychosoma tigu) كالمشكلات النسائية والأمراض الصدرية {كالربو مثلاً} وإلى ما هناك من أمراض لا أساس عضوي لها ، والتي هي نتيجة مباشرة للعنف الممارس على المرأة ، لاسيما أن الأخيرة غالباً ما تلجأ إلى المرض بصفته احد المخططات المؤقتة التي تتوسلها كنفقوا لتجنب العنف والتحايل على وضعها في اطار مجتمعي يلزمها بالصمت والخضوع لأسباب متنوعة) (القرطبي ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٠-٤١)

(كما أن من أثاره الصحية ، الإصابة بسوء الصحة البدنية والتناسلية حيث تظهر على النساء المعنفات آثار اعتلال الصحة العقلية وأداء وظائفها الاجتماعية ، كما يزداد ميل المرأة التي تتعرض للعنف على تعاطي

المشروبات الكحولية والمخدرات واعتلال في صحتها الجنسية ومحاولة الانتحار والتوتر اللاحق للصدقة ، واضطرابات الجهاز العصبي المركزي ، فضلاً عن الاصابات البدنية كالكسور والألم المزمن فضلاً عن كثير من الاثار الصحية التي من اخطرها هو الموت سواء كان اثراً للعنف الممارس ضدها او نتيجة لانتحارها . (تقرير الامين العام للأمم المتحدة ، ٢٠٠٦)

كما أثبتت عدة دراسات أن هناك علاقة متنامية بين العنف ضد النساء وفيروس نقص المناعة (الايذز) حيث تكون النساء اللواتي تعرضن للعنف أكثر عرضة للأصابة بفيروس نقص المناعة البشرية

(اما على الصعيد الاجتماعي ، فأن العنف الموجه ضدها يجرمها من المشاركة الاجتماعية داخل المجتمع حيث أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف هن اقل احتمالاً للحصول على وظيفة أو يعملن في وظائف متدنية ويسعو أن يرتضين وظيفاً وتشير الجسون إلى أن العنف ضد المرأة يمكن أن يكون بداية للجروح) (بركات ١٩٨٢ ، ص ٧٥)

كما يمكن أن يكون للضعف ضد المرأة تكاليف اقتصادية بعدة مستويات حيث يقلل من مساهمتين الانتاجية داخل الاسرة ، وتكلفة في موارد الخدمة الاجتماعية ونظام العدل ، كما يقلل من القدرة الابتكارية ، وتجدر الاشارة الى ان تقديرات مراكز المراقبة والوقاية من الامراض في الولايات المتحدة الامريكية في تقرير لها سنة (٢٠٠٣) أن كلفة العنف الجنسي لوحدها تفوق (٥.٨) ملايين دولار امريكي في السنة ، منها (٤.١) ملايين دولار امريكي تخصص لخدمات الرعاية الصحية والطبية المباشرة ، بينما تقدر الكلفة الناجمة من الخسائر بحوالي (١.٨) مليار دولار امريكي) (عن تقرير الامين العام للأمم المتحدة ، ٢٠٠٦)

أسباب العنف :

ونحاول في هذا المختصر إلقاء الضوء على الأسباب الكامنة خلف كواليس هذا النوع من العنف

١- تعتبر المرأة نفسها هي أحد العوامل الرئيسية لبعض أنواع العنف والاضطهاد، وذلك لتقبلها له واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه كرد فعل لذلك، مما يجعل الآخر يأخذ في التمادي والتجرؤ أكثر فأكثر. وقد تتجلى هذه الحالة أكثر عند فقد المرأة من تلتجئ إليه، ومن يقوم بحمايتها. (الخشاب ، ١٩٨٣ ، ص ٧٢)

٢- الأسباب الثقافية : كالجهد وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه، وما يتمتع به من حقوق وواجبات تعتبر كعامل أساسي للعنف. وهذا الجهل قد يكون من الطرفين المرأة والمُعنف لها، فجهل المرأة بحقوقها وواجباتها من طرف، وجهل الآخر بهذه الحقوق من طرف ثان مما قد يؤدي إلى التجاوز وتعدي الحدود.

بالإضافة إلى ذلك تدني المستوى الثقافي للأسر وللأفراد، والاختلاف الثقافي الكبير بين الزوجين بالأخص إذا كانت الزوجة هي الأعلى مستوى ثقافيا مما يولد التوتر وعدم التوازن لدى الزوج كردة فعل له، فيحاول تعويض هذا النقص باحثا عن المناسبات التي يمكن انتقاصها واستصغارها بالشتيم أو الإهانة أو حتى الضرب.

٣- الأسباب التربوية : قد تكون أسس التربية العنيفة التي نشأ عليها الفرد هي التي تولد لديه العنف، إذ تجعله ضحية له حيث تشكل لديه شخصية ضعيفة وتائهة وغير واثقة، وهذا ما يؤدي إلى جبران هذا الضعف في المستقبل بالعنف، بحيث يستقوي على الأضعف منه وهي المرأة، وكما هو المعروف أن العنف يولد العنف. ويشكل هذا القسم من العنف نحو ٨٣ بالمئة من الحالات.

وقد يكون الفرد شاهد عيان للعنف كالذي يرد على الأمهات من قبل الآباء بحيث ينشأ على عدم احترام المرأة وتقديرها واستصغارها، فتجعله يتعامل بشكل عنيف معها، ويشغل هذا المورد ٣٩ بالمئة من الحالات.

٤- العادات والتقاليد : هناك أفكار وتقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين والتي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتمييز الذكر على الأنثى مما يؤدي ذلك إلى تصغير

وتضئيل الأنتى ودورها، وفي المقابل تكبير وتحجيم الذكر ودوره. حيث يعطى الحق دائما للمجتمع الذكوري للهيمنة والسلطنة وممارسة العنف على الأنتى منذ الصغر، وتعويد الأنتى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ إليه إذ إنها لا تحمل ذنباً سوى أنها ولدت أنتى. (مليكه , ١٩٩٠ , ص ٧٥)

كما أن الأقوال والأمثال والتعابير التي يتداولها الناس في المجتمع عامة بما في ذلك النساء أنفسهم والذي تبرز مدى تأصيل هذه الثقافة، بحيث تعطي للمجتمع الذكوري الحق في التمادي ضد الإناث مثل: قول المرأة عند ضربها من قبل الرجل (ظل رجل أحسن من ظل الحائط)، أو (المرأة مثل السجادة كلما دعست عليها بتجوهر) أو... ولا يخفى ما لوسائل الإعلام من دور لتساهم في تدعيم هذا التمييز وتقبل أنماط من العنف ضد المرأة في البرامج التي تبث واستغلالها بشكل غير سليم.

٥- الأسباب البيئية : فالمشكلات البيئية التي تضغط على الإنسان كالازدحام وضعف الخدمات ومشكلة السكن وزيادة السكان و...، بالإضافة إلى ذلك ما تسببه البيئة في إحباط الفرد، حيث لا تساعده على تحقيق ذاته والنجاح فيها كتوفير العمل المناسب للشباب، فذلك يدفعه دفعا نحو العنف ليؤدي إلى انفجاره إلى من هو أضعف منه (المرأة).

٦- الأسباب الاقتصادية : فالخلل المادي الذي يواجهه الفرد أو الأسرة أو...، والتضخم الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي لكل من الفرد أو الجماعة حيث يكون من الصعب الحصول على لقمة العيش و..من المشكلات الاقتصادية التي تضغط على الآخر أن يكون عنيفا ويصب جام غضبه على المرأة. أضف إلى ذلك النفقة الاقتصادية التي تكون للرجل على المرأة، إذ انه من يعول المرأة فلذا يحق له تعنيفها وذلك عبر إذلالها وتصغيرها من هذه الناحية. ومن الطرف الآخر تقبل المرأة بهذا العنف لأنها لا تتمكن من إعالة نفسها أو إعالة أولادها. ويأخذ العامل الاقتصادي نسبة ٤٥% من حالات العنف ضد المرأة.

(السلموطي , ٢٠٠٣ , ص ٣٢)

- ٧- عنف الحكومات والسلطات : وقد تأخذ الأسباب نطاقاً أوسع ودائرة أكبر عندما يصبح بيد السلطة العليا الحاكمة، وذلك بسن القوانين التي تعنف المرأة أو تأييد القوانين لصالح من يقوم بعنفها، أو عدم استتصارها عندما تمد يدها لأخذ العون منهم.
- ٨- تداعيات الحروب الكارثية وما تخلقه من ثقافة للعنف وشيوع للقتل وتجاوز لحقوق الإنسان، وبما تفرزه من نتائج مدمرة للاقتصاد والأمن والتماسك والسلام الاجتماعي. فمهما اختلفت الأسباب والمسببات تبقى ظاهرة العنف ضد المرأة ترصد نسبة ٧% من جميع النساء اللاتي يمتن ما بين سن الخامسة عشرة والرابعة والأربعين في جميع أنحاء العالم حسب التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية.

نتائج العنف

- إنّ من أهم النتائج المُدمّرة لتبني العنف ضد المرأة، ما يأتي:
- تدمير آدمية المرأة وإنسانيتها.
 - فقدان الثقة بالنفس والقدرات الذاتية للمرأة كإنسانة.
 - التدهور العام في الدور والوظيفة الاجتماعية والوطنية.
 - عدم الشعور بالأمان اللازم للحياة والإبداع.
 - عدم القدرة على تربية الأطفال وتنشئتهم بشكل تربوي سليم.
 - التدهور الصحي الذي قد يصل إلى حد الإعاقة الدائمة.
 - بغض الرجل من قبل المرأة مما يولّد تازماً في بناء الحياة الواجب نهوضها على تعاونهما المشترك.
 - كره الزواج وفشل المؤسسة الزوجية بالتبع من خلال تفشي حالات الطلاق والتفكك الأسري، وهذا مما ينعكس سلبياً على الأطفال من خلال:
 - التدهور الصحي للطفل.
 - الحرمان من النوم وفقدان التركيز.
 - الخوف، الغضب، عدم الثقة بالنفس، القلق.

- عدم احترام الذات.
- فقدان الإحساس بالطفولة.
- الاكتئاب، الاحباط، العزلة، فقدان الأصدقاء، ضعف الاتصال الحميمي بالأسرة.
- آثار سلوكية مدمرة من قبيل استسهال العدوان وتبني العنف ضد الآخر، تقبل الإساءة في المدرسة أو الشارع، بناء شخصية مهزوزة في التعامل مع الآخرين، التغيب عن المدرسة، نمو قابلية الانحراف. (Nefissa,1982,p55)

التصدي للعنف

بما أن ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة قديمة وكبيرة الاتساع منذ أن كانت في العصر الجاهلي تباع المرأة وتشتري، وتؤاد في التراب وهي حية، فلا نتوقع أن يكون حل هذه الظاهرة أو علاجها أنيا وبفترة قصيرة. وإنما لا بد من كونه جذريا وتدرجيا من أجل القضاء عليها أو الحيلولة إلى إنقاصها بأكبر قدر ممكن. وذلك عبر :

الرجوع إلى القانون الإلهي والشريعة الإسلامية التي تعطي للمرأة كامل حقوقها وعزتها وكرامتها، كما وتقدم لها الحماية والحصانة الكاملة. قال تعالى (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) (البقرة ٢٢٨)، (وعاشروهن بالمعروف) (النساء ١٩)، وينظر إليها كإنسان لها ما للرجل وعليها ما عليه، وأنها مساوية له في جميع الأحكام إلا ما خرج بالدليل، (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالا كثيرا ونساء) (النساء ١).

وقد أثبتت التجربة أن القوانين الوضعية لم تتمكن من إعطاء المرأة حقوقها وحمايتها، وإن كانت تر إن محاربة العنف- كحالة إنسانية وظاهرة اجتماعية - عملية متكاملة تتأزر فيها أنظمة التشريع القانوني والحماية القضائية والثقافة الاجتماعية النوعية والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي الديمقراطي، فعلى أجهزة الدولة والمجتمع المدني بمؤسساته الفاعلة العمل المتكامل لاستئصال العنف من خلال المشاريع التحديثية الفكرية والتربوية السياسية والاقتصادية، وهنا يجب إيجاد وحدة تصور موضوعي متقدم لوضع المرأة الإنساني والوطني، والعمل لضمان سيادة الاختيارات

الإيجابية للمرأة في أدوارها الحياتية، وتنمية المكتسبات النوعية التي تكتسبها المرأة في ميادين الحياة وبالذات التعليمية والتربوية. (عباس ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٥)
كما لا بد من اعتماد سياسة التنمية البشرية الشاملة لصياغة إنسان نوعي قادر على الوعي والإنتاج والتناغم والتعايش والتطور المستمر، وهي مهمة مجتمعية وطنية تتطلب إبداع البرامج والمشاريع الشاملة التي تلحظ كافة عوامل التنمية على تنوع مصاديقها السياسية والاقتصادية والحضارية، إنَّ أي تطوّر تنموي سيُساعد في تخطي العقبات التي تواجه المرأة في مسيرتها الإنسانية والوطنية.

كما أنَّ للتنوعية النسوية دور جوهري في التصدي للعنف، إذ لا بد من معرفة المرأة لحقوقها الإنسانية والوطنية وكيفية الدفاع عنها وعدم التسامح والتهاون والسكوت على سلب هذه الحقوق، وصناعة كيان واع ومستقل لوجودها الإنساني وشخصيتها المعنوية، وعلى فاعليات المجتمع النسوي مسؤولية إبداع مؤسسات مدنية جادة وهادفة للدفاع عن المرأة وصيانة وجودها وحقوقها.

كما أنَّ للنُخب الدينية والفكرية والسياسية الواعية أهمية حاسمة في صناعة حياة تقوم على قيم التسامح والأمن والسلام، وفي هذا الإطار يجب التنديد العلني بالعنف الذي تتعرض له المرأة والإصغاء للنساء والوقوف معهنَّ لنيل حقوقهنَّ، ويجب أيضاً مواجهة المسؤولين إذا ما تقاعسوا عن منع أعمال العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيها وإنصاف ضحاياها، ورفض الأفكار والتقاليد التي تحط من شأن المرأة وتنتقص من آدميتها ودورها ووظيفتها.

وأيضاً لا مناص من العمل على توافر البنى التحتية لنمو المرأة وتطورها الذاتي كقيام المؤسسات التعليمية والتنقيفية والتأهيلية الحديثة التي تساعد على شرح وتبسيط الموضوعات سواء كانت موضوعات تربوية أو صحية أو اجتماعية أو سياسية لضمان تقدمها السريع.

كما لا بد من فاعلية نسوية صوب تشكيل مؤسسات مدنية لحفظ كيانها الإنساني والوطني، ولا بد وأن تقوم هذه المؤسسات على العمل الجمعي والمعتمد على نتائج

البحث العلمي وعلى الدراسات الميدانية حتى تتمكن الجمعيات والمؤسسات النسوية من الانخراط الواقعي في بودقة المجتمع المدني الحارس للديمقراطية وحقوق الإنسان. وللإعلام دور كبير في صناعة ثقافة متطورة تجاه المرأة كوجود ورسالة ودور إنساني ووطني، وعليه يقع مسؤولية مضاعفة لخلق ثقافة الرفق والرحمة في العلائق الإنسانية الخاصة والعامة، فعلى وسائل الإعلام المتنوعة اعتماد سياسة بناءة تجاه المرأة وإقصائية لثقافة العنف المُمارس ضدها، فعلى سبيل المثال يجب الابتعاد عن الصورة النمطية المُعطاة للمرأة إعلامياً بأنها ذات عقلية دونية أو كيدية تآمرية أو قشرية غير جادة، كما يتطلب الأمر الابتعاد عن البرامج الإعلامية التي تتعامل محتوياتها مع حل المشاكل الإنسانية والخلافات العائلية بالعنف والقسوة والقوة.. والتركيز على حل المسائل الخلاقية داخل المحيط الإنساني والأسري بالتفاهم والمنطق والأسلوب العلمي والأخلاقي الرفيع. ٠ حسن ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٥)

التوصيات:

تأسيس إدارة مستقلة للوقاية من العنف الأسري وحماية المصنفات اسريا فالوقاية خير من العلاج، بشرط أن تعمل بمهنية وحرافية، تضم في جنباتها كوكبة من المتخصصين والمتخصصات، لبث التوعية وطرق الوقاية، فقد أكد عدد كبير من المبحوثين والخبراء على أهمية إنشاء إدارة مستقلة تُخصَّص فقط للوقاية من العنف ، إضافة إلى حماية الأفراد الذين تعرضوا للعنف الأسري وخاصة النساء والأطفال، مع التأكيد على أهمية استقلالية هذا الجهاز استقلالاً تاماً، وألا يكون كالأجهزة الحكومية الأخرى حيث الروتين وبطء الإجراءات، لیتسنى له سرعة اتخاذ القرارات ،وتوفير الحماية لضحايا العنف بفترة زمنية وجيزة، ويكون لها تعاون وتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتي تحتاج عاجلاً لفتح فروع كافية في جميع المناطق لتكون قادرة على تغطية الاحتياجات المتنامية لدورها في توفير الحماية والوقاية للمنصنفات، ومهم هنا تكثيف الجانب الإعلامي لدور الشرطة

الاجتماعية نظراً لجهل الكثيرين بها، مما يُظن معه عدم فاعلية هذا الجهاز رغم ما يقدمه.

ثاني توصيات الدراسة :

ضرورة وضع آلية تنفيذية واضحة في التنسيق بين الجهات الحكومية ذات العلاقة: فمن الأهمية بمكان التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة بطريقة خاصة، لحساسية الموضوع وخاصة في مجتمعاتنا الشرقية وبالأخص في بلادنا، فمن الخطأ الفادح أن نتعامل مع قضايا العنف كقضايا جنائية فنحن في بلاد إسلامية فلا بد من مراعاة ذلك، ومن المهم جداً أن تتوفر في مراكز الشرطة أخصائي وأخصائية اجتماعية للتعامل مع الحالات التي تعرّضت للعنف، ليقوم الأخصائي بإجراء التنسيق المطلوب مع الجهات ذات العلاقة كجزء من عمله، أو التنسيق مع وزارة العدل إذا تطلب الأمر إحالة القضية للمحاكم، فالأخصائي الاجتماعي له دور كبير في حضور جلسات المحكمة، والاستماع لبرأيه من قِبَل القاضي قبل البتّ في القضية، ولمساعدة الضحايا، ودراسة حالاتهم قبل عرضها على القاضي، شريطة أن يتم ذلك في جو بعيد عن الروتين الحكومي والإبطاء حتى لا يتفاقم الضرر على الضحية؛ وليتم معالجة القضية وجمع أطرافها من خلال جلسات علاج اجتماعي لإعادة الأمور إلى مجاريها دونما حاجة إلى استصدار حكم قضائي خاصة في الحالات التي يترتب عليها قطع صلة الرّجْم وربما الطلاق.

ثالث التوصيات: إصدار أنظمة لحماية المرأة من العنف الأسري مستنبطة من نصوص الشريعة وأحكامها كحدود وتعزيرات ونحوها، والعمل بمقتضاها من قبل المحاكم ومراكز الشرطة والمستشفيات ودور الإيواء الاجتماعي ونحوها، ولذا فمهم جداً التمييز بين السلوك الذي يُطلق عليه عنف أسري، وبين التهذيب الذي يلجأ إليه الوالدان أو الأزواج لتأديب البنات والاخت و الأبناء والزوجة، ونحوه. مع التأكيد أن التأديب لا يكون بالعنف أبداً، فلا بد

من تثقيف المجتمع بحقيقته والتشريعات فيه. وهذه هي رابع توصيات الدراسة:التثقيف الإعلامي والتوعية: فقد أشار عدد كبير من أفراد عينة البحث إلى الدور الحيوي لوسائل الإعلام في نشر الوعي حول موضوع العنف ضد المرأة وآثاره السلبية، في المجتمع وكيفية الوقاية منه، وسبل التصدي له، ولا شك أن مثل هذه الموضوع يحتاج للقيام بحملات إعلامية مكثفة وعقد مؤتمرات وندوات ونشرات وكتب متخصصة ودراسات، ومطويات وبنرات في الشوارع والمطارات والأسواق والمسابقات الرياضية ونحوها مما يمكن الاستفادة منه في نشر الوعي وبث التوعية حول أنماط العنف الأسري وأضراره، وكيفية الوقاية منه، والتصدي له، كما أن للعلماء والدعاة وللأئمة وخطباء دور العبادة دوراً أساسياً في هذا الجانب،

المصادر

- ١- نهى عدنان القاطرجي ، بحث مقدم إلى الدورة التاسعة عشر مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، الشارقة ، ٢٠٠٩
- ٢- أبو زيد نصر حامد ، دوائر الحوف قراءة في خطاب المرأة ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣
- ٣- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، موقع اليونيسيف ، على الشبكة العنكبوتية www.unifem.org
- ٤- ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٩ ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ ، ص ٢٥٧
- ٥- جميل صليبه ، المعجم الفلسفي ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٢
- ٦- معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية
- ٧- نهى عدنان القاطرجي ، المرأة في منظومة الأمم المتحدة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦

- ٨- Megherbi , Abdelganilemiroiraprivoise ,
Sociolol ogi do ciema algerien , enol, opu
- ٩- هادي محمود , العنف ضد النساء , الطريق , موقع الحزب
الشيوعي العراقي على الشبكة العنكبوتية www.iraq.co.org
- ١٠- سلوى عبد الحميد احمد , نظرة في علم الاجتماع الاسري , مكتبة
الشقري , الرياض , ٢٠٠٧
- ١١- Boutefnoucget , mostefa . lafamille algerienne,
evolution et bcharacter is tiquesrecentes ; send alger
1982 .
- ١٢- Gan,alger,byuxelles,1985
- ١٣- إقبال السملوطي , العنف نحو المرأة والطفل , مركز الفرات للتنمية
٢٠٠٣
- ١٤- نوال السعداوي , دراسات عن المرأة والرجل في المجتمع العربي ,
المؤسسة العربية للدراسات والنشر , الطبعة الثانية ١٩٩٠
- ١٥- المرأة والعنف , سلسلة كتب المرأة والقانون والتنمية , جمعية ابو
بكر للدراسات النسوية , دون تاريخ ومكن طبع
- ١٦- القرطبي , الجامع لإحكام القرآن , الهيئة المصرية العامة للكتاب ,
القاهرة , مصر ٢٠٠٨
- ١٧- عن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة , ٢٠٠٦
- ١٨- حلیم بركات , المجتمع العربي المعاصر , مركز الوحدة العربية ,
بيروت , ١٩٨٢
- ١٩- سامية مصطفى الخشاب , المرأة والعمل المنزلي , دراسة اجتماعية
مكتبة الابنجلو مصرية , مصر , ١٩٨٣
- ٢٠- مليكه سني , ظاهرة تفضيل الذكر عن الأنثى , رسالة ماجستير في
علم النفس الاجتماعي , جامعة الجزائر , ١٩٩٠
- ٢١- إقبال السملوطي , المصدر السابق
- ٢٢- Zerdoumi,Nefissa.enfants dhier mospero,paris, 1982

- ٢٣- محمد عباس نور الدين , التمويه في المجتمع العربي السلطوي , قراءة نفسية
اجتماعية للعلاقة بالذات والآخر , المركز الثقافي العربي , الطبعة الأولى , ٢٠٠٠
- ٢٤- هبة حسن , العلاقة الزوجية ودورها في بناء الشخصية , دار الفرقان ,
الأردن , ٢٠٠٣